

إختبار اثر خطري السيولة وسعر الفائدة في كفاية رأس المال المصرفي - دراسة تطبيقية على عينه من المصارف التجارية الخاصة في العراق

أ.م.د. الياس خضير الحمدوني
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

علي غازي وعدالله
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

Testing Effect Liquidity and Interest Rate Risk risks in the adequacy of bank capital Application on a sample of the Iraqi private banks

Ali Ghazi Waedalha
College of Admin&Eco/Mousal Uni

Assi. Prof.Dr. Ilyas Kh. Al-Hamdooni
College of Admin&Eco/Mousal Uni

تاريخ قبول النشر 2015/10/12

تاريخ استلام البحث 2014/6/3

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الأخطار المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية، ومدى قدرة إدارات تلك المصارف في التحوط من الأخطار المالية لتقليلها وتحقيق العوائد المرتقبة ومن هنا برزت أهمية دراسة موضوع كفاية رأس المال وعلاقته بالأخطار المالية في المصارف التجارية العراقية.

ولقد تم استخدام أنموذجي انحدار ما بين بسيط ومتعدد في هذا البحث لغرض اختبار الفرضيات التي مفادها: "تؤثر مؤشرات الأخطار المالية (خطر السيولة و خطر سعر الفائدة) في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي".

وتوصل البحث الى العديد من الاستنتاجات والتوصيات، كان من أبرزها وجود تفاوت بين المصارف عينة البحث في بعض المؤشرات المالية، وكذلك في إطار المصرف الواحد خلال فترة البحث، اذ ليست هناك حالة منظمة او موحدة تسود العمل المصرفي في بيئة البحث، فالأنشطة والفعاليات التي يمارسها كل مصرف تتفاوت تبعا لسياساته الاستثمارية والتمويلية التي يسير عليها، فضلاً عن التفاوت في مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي. وكانت ابرز التوصيات ضرورة التزام إدارات المصارف عينة البحث بتطبيق القواعد والتشريعات الصادرة من البنك المركزي العراقي، حيث يبدو قسم منها كمحددات للعمل المصرفي الا ان واقع الحال اثبتت بان تلك القواعد والمحددات وضعت لمصلحة المصرف والاقتصاد الوطني ذلك لان المصارف لا تتعامل برأسمالها فحسب وانما تشكل ودائع الجمهور النسبة الأكبر من أنشطتها وان التزام المصارف بذلك سوف يساهم في تقادي الوقوع في أزمات حادة قد تعرضها للإفلاس.

الكلمات المفتاحية: خطر السيولة وخطر سعر الفائدة ، بازل، كفاية رأس المال

Abstract

The aim of the current study is to highlight the financial risks the banks incur and the capability of bank managements in terms of being precautionous to reduced those risks and gaining the predicted returns. Hence the importance of the study represented by the adequacy of capital and its relationship with the financial risks in the Iraqi banks emerged.

Two models in this research were used ranged between the simple and the multiple regressions in order to test the hypotheses: " The financial risks indicators (the risk of liquidity, the interest rate risk and the credit risk) on the indicator of the adequacy of the bank capital".

The research reached several conclusions and the researcher submitted several recommendations. The most important conclusions were: there is a difference between the sample banks in terms of some financial indicators,

and the same for the bank throughout the period of the research, as there is no single method which is dominant in the environment of the research. Therefore the activities practiced by each bank are different from the other in accordance with the bank investment and financing policy it adopts, in addition to the variation in commitment to the regulations and instructions issued by the central bank of Iraq.

The most prominent recommendations is the commitment of the sample banks to apply the rules and regulations issued by the central bank of Iraq as some of them seem to be determinants or changes in banking. But the status quo has proved that these regulations were introduced for the benefit of the banks and the national economy because banks don't deal with their capitals only as deposits represents the largest portion of the bank activities and that the commitment of banks will contribute to avoiding the severe crises that might lead to bankruptcy.

Key words: Liquidity Risk and Interest Rate Risk, Basel, Capital Adequacy

المقدمة:

تواجه المصارف العديد من الأخطار لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه الأخطار مع تزايد حجم المؤسسات المالية وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، ولقد أدت عولمة الخدمات المالية والتزايد المضطرد في التقدم التكنولوجي الى تزايد درجة تعقيد وتنوع الأخطار المصرفية، التي تؤثر سلباً على سلامة أوضاع المصارف وتشكل تهديداً جوهرياً لأنشطتها مما يستدعي تنفيذ الأنشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه الأخطار بشكل يضمن مراقبة وضبط وتخفيض الأخطار والخسائر الناجمة عنها.

ويناقش في هذا البحث حالة المصارف التجارية الخاصة عينة البحث العاملة في العراق ومدى التزامها بتعليمات البنك المركزي العراقي حيال نسبة كفاية رأس المال المصرفي وما إذا كان هناك تأثير ما بين خطر السيولة وخطر سعر الفائدة في كفاية رأس المال من خلال تحليل ميزانيات المصارف عينة البحث.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث في التعرف على أثر بعض الاخطار المالية في كفاية رأس المال، لذلك تدعو الحاجة الى تصميم أنموذج خاص في بيئة المصارف العراقية الخاصة على ان لا يخرج هذا الأنموذج عن المعيار الأساس من جهة وعن تعليمات البنك المركزي العراقي من جهة أخرى وبالتوافق مع الأخطار المالية والمصرفية. وهذا لن يتأتى إلا إذا أدركت المصارف العراقية أهمية

وطبيعة العلاقة بين معيار كفاية رأس المال المصرفي وحجم الأخطار الناتجة عن الأنشطة والفعاليات المختلفة لتلك المصارف.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في دراسة حالة المصارف التجارية الخاصة في العراق ومدى التزامها بالحد الأدنى من السلامة المصرفية الذي يمثل كفاية رأس المال بوصفه مؤشراً ذو أهمية كبيرة في العمل المصرفي كونه يمثل خط الدفاع الأول أمام أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطل أموال المودعين فكما هو معلوم أن المصارف تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها إلى أخطار متعددة، وبما أن المصارف التجارية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تعظيم ثروة المالكين لذلك يتطلب تحقيق المبادلة Trade-off ما بين الخطر والعائد، لذا احتل موضوع كفاية رأس المال حيزاً واسعاً في الأدبيات المالية والمصرفية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. بسبب الاهتمام الذي أولته لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال والتحديثات التي أجريت عليه، لذلك يتطلب دراسة أثر بعض الأخطار المالية وأثرها في كفاية رأس المال ومن هنا برزت أهمية دراسة موضوع كفاية رأس المال وعلاقته بالأخطار المالية في المصارف التجارية الخاصة في العراق.

ثالثاً: أهداف البحث

- يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على أثر بعض الأخطار المالية في كفاية رأس المال، فضلاً عن ذلك يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي، ألا وهو تلك القضايا المرتبطة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي والدور الأساسي لمقررات لجنة بازل في تلك القضايا، وكذا الأخطار المالية التي تتعرض لها المصارف، ومدى قدرة تلك المعايير في تغطية تلك الأخطار.
 - 2- قياس وتحليل بعض الأخطار المالية (خطر السيولة وخطر سعر الفائدة) من خلال استخدام العديد من المؤشرات المالية الخاصة بها.
 - 3- قياس وتحليل أثر بعض الأخطار المالية في كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث.

رابعاً: فرضيات البحث

تحقيقاً لأهداف البحث ودراسة مشكلته ستكون فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية

بإمكان النموذج تقييم كفاية رأس المال الخاص بالمصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال دراسة بعض الأخطار المالية المتمثلة ضمن (خطر السيولة، خطر سعر الفائدة) وان يكون ذات دلالة معنوية من جهة و من جهة ثانية لا يخرج عن المعايير الدولية الخاصة به.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. **الفرضية الفرعية الأولى** "يؤثر مؤشرات خطر السيولة في كفاية رأس المال المصرفي".
 - يؤثر مؤشر (القروض/الودائع) معنوياً وسلبياً في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي.
 - يؤثر مؤشر (الودائع/الموجودات) معنوياً وإيجابياً في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي.
2. **الفرضية الفرعية الثانية** "يؤثر مؤشر خطر سعر الفائدة في كفاية رأس المال المصرفي".
 - (يؤثر مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) معنوياً وسلبياً في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي).

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث على منهجين الأول (وصفي) يستند الى الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع نفسه، والثاني (تطبيقي) يستند الى بعض الأساليب الإحصائية والرياضية، ومن ثم تفسير الجانب التطبيقي من البحث.

سادساً: عينة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فرضياته. فقد وقع الاختيار على عدد من مصارف تجارية خاصة العاملة في العراق. بوصفها عينة عمدية يعتمد عليها لأغراض التحليل والبحث، كما أنها تمثل أقدم المصارف التجارية الخاصة العاملة¹ في العراق وأفضلها من حيث حصتها السوقية وأسعار أسهمها والانتظام في تداول أسهمها من مدة طويلة في سوق العراق للأوراق المالية، واقتصر البحث على ثمانية عشرة سنة (1995-2012) حسب ما هو متوفر من تقارير سنوية للمصارف عينة البحث، فضلاً عن ان تلك المدة وجدها الباحث كافية لأجراء التحليل عليها.

¹ الى ما يثبت ذلك من دافع اخر نشره لسوق العراق للأوراق المالية.

جدول رقم (1) وصف المصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع	عدد الفروع	حجم الموجودات
مصرف الشرق الأوسط	1993	150000	22	857467
مصرف الاستثمار العراقي	1993	100000	20	440253

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، لعام 111، 2012-2011.

سابعاً: الحدود الزمنية للبحث

فقد تم الاعتماد على المدة الواقعة بين (1995-2012) لغرض توحيد مدة البحث بين المصارف.

أدوات البحث: اعتمد البحث النماذج الآتية :

1. أنموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression

2. أنموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression

الجانب النظري للبحث

أولاً: مفهوم الخطر، وعلاقته بكفاية رأس المال

مفهوم الخطر

كلمة الخطر مشتقة من الكلمة الايطالية القديمة (Risicare) وتعني الجراً، وبهذا المعنى فان الخطر اختيار وليس قدراً (pickett,2005,54)، وينطوي العمل المصرفي على مخاطر كبيرة ومتعددة وتحمل جانبين الأول هو احتمال حدوث حدث ما والثاني ما هو مقدار او حجم النتائج المترتبة من جراء ذلك الحدث(الصباغ، 2012، 51)، وكما يعرف الخطر في الإدارة المالية بأنه النقلب في العوائد او تحقيق عائد فعلي اقل من العائد المتوقع من جراء توظيف الموارد المالية في محفظة استثمارية معينة(الحسيني والدوري، 2008، 166)، وكذلك يعرف الخطر بأنه احتمال وقوع خطأ ما ويقاس الخطر بمقدار الانحراف عن المعدل او العائد المتوقع، وأيضاً يتمثل في حالة عدم التأكد المتعلقة بالحصول على الربح او الخسارة (عقل، 2000، 260-287)، وفي الصناعة المصرفية يعني الخطر إدراك بعض الشكوك المرتبطة ببعض الأحداث على سبيل المثال هل سيجدد المقرض قرضه؟ وهل ستزداد الودائع في الشهر المقبل؟ وهل ستزداد أسعار أسهم المصرف وتزداد إيراداته؟ وهل سترتفع أسعار الفائدة الأسبوع القادم أم ستخف؟ وهل سيخسر المصرف الدخل او القيمة إذا حصل ذلك (Rose&Hudgins,2013,181)، كما تم تعريفها "بأنها اختلاف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة"(Gitman,2009,430).

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم الخطر والمخاطرة وتعريفاتها واختلافها لكنها تصب في مضمون واحد وهو وجود حالة عدم التأكد للأحداث المستقبلية واختلاف النتائج الفعلية عما هو متوقع، واستناداً الى ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة بأنها احداث مستقبلية يمكن ان تحمل صفة الضرر الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، فهي عملية اختيار بديل بين بدائل يمكن المصرف من تحقيق الأرباح التي يكون مخطط لها الا ان هذا الاختيار يحتوي على عنصر عدم التأكد بالمستقبل وينتج عنه مخاطرة تكون نتائجها معكوسة على العائد المتحقق، بخاصة عندما يكون العائد المتحقق الفعلي يختلف عما هو مخطط له وتتفاوت هذه المخاطرة من وقت الى آخر، تبعاً للظروف المحيطة والمعلومات المتوفرة.

ثانياً. علاقة خطري السيولة وسعر الفائدة بـ (كفاية رأس المال المصرفي)

1. خطر السيولة Liquidity Risk

يشير هذا المقياس للخطر إلى العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لمقابلة المسحوبات من الودائع وزيادة القروض مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة، سواء من حيث بيع موجود يمتلكه المصرف أو تصفيته أو الحصول على مطلوبات إضافية (الحصول على الأموال من الغير)، ويتحدد هذا من معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصدر هذه النقدية والتي تتمثل في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (على الرغم من أن الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل تتضمن التضحية بالربحية العالية الناتجة عن الأوراق المالية طويلة الأجل، وتحويل الاستثمار نحو الأوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة منخفضة العوائد. وهكذا، فإن نسبة السيولة المرتفعة تشير إلى مخاطرة أقل، ولكن يقابلها عائد أقل، ومن ثم فإن زيادة معدل نسبة السيولة Liquidity Ratio للمصرف يعني قلة المخاطر والعائد). مع العلم بأن أموال القروض تستلزم قدراً أكبر من زيادة المطلوبات وهي من أهم مصادر النقدية. وتعد مثل هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطر السيولة (Hempel and others, 1999, 67).

وفي الحالات القصوى، من الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة المصرف المالية، وفقدانه للعديد من زبائنه وتحولهم إلى المنافسين، ومن ثم تحقيق الخسائر للمالكين، وإذا تواصل العجز النقدي للمصرف، فإن ذلك يقود إلى مسارعة المودعين لسحب ودائعهم، ومن ثم انهيار المصرف، ولكي لا يحدث ذلك الانهيار، فإن المصرف يستقطع جزء من الودائع ويحتفظ بها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني نقدي، فضلاً عما يحتفظ به المصرف لنفسه من احتياطي نقدي اختياري في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى لغرض توفير السيولة: وإذا ما تعرض المصرف لأزمات السيولة من غير أن

تكون بحوزته تلك الاحتياطات التي ذكرت آنفاً، فعند ذلك سيكون المصرف مجبراً على الاقتراض من الآخرين، وهذه العملية تكبده فوائد عالية وخسائر هو في غنى عنها، أو أن يقوم ببيع جزء مما بحوزته من أسهم وسندات في السوق المالية لتغطية العجز في السيولة بالسعر السائد في السوق، الذي يتوقف على العرض والطلب، ومن ثم فقد يقل عن السعر الذي اشترى به المصرف تلك الاستثمارات، أو أن يبيع الموجودات القائمة، وذلك إذا كان النقص بالسيولة يتسم بالديمومة وينشأ عن ازدياد أساسي في الطلب على القروض، وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة (محمود، 2008، 30-31). وتنشأ مخاطر السيولة في المصارف التجارية من احتمالين رئيسيين يكمن الأول في احتمال عدم قدرة المصرف على تسهيل الموجودات (أي سرعة تحويل الموجودات قصيرة الأجل إلى نقد وبأقل خسارة) أو عدم القدرة في الحصول على أموال (موارد نقدية) كافية من مقرضين جدد. وهو ما يعرف بـ (مخاطر سيولة الأموال Funding Liquidity Risk). أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم قدرة المصرف على إزالة أو تعديل التعرضات المحددة Specific Exposures بسهولة وبدون خسائر كبيرة بسبب عدم كفاية عمق السوق Market Depth التي تعرف بـ (مخاطر سيولة السوق) (Koch & Macdonald, 2010, 124)، وفي هذا الشأن أورد (Rose) ثلاث استراتيجيات لمعالجة مشاكل السيولة في المصرف هي: تزويد السيولة من الموجودات السائلة والأخرى تتعلق بالاقتراض لمواجهة الطلب على النقد وأخيراً الموازنة بين الموجودات والمطلوبات (Rose, 1991, 473-476).

أما مصادر مخاطر السيولة فهي متعددة ويمكن إيجازها بالآتي: (Rose, 1999, 347)

أ- قد تكون نتيجة قبول المصرف أحجام كبيرة من الودائع قصيرة الأجل.

ب- تحول المصرف إلى الإقراض طويل الأجل.

ج- عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات.

د- تأثر المصرف بتغيرات سعر الفائدة.

هذا وتجدر الإشارة أن المؤشرات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية تتمحور في المقاييس الآتية: (Hempel, et. al., 1998, 66-67, 89)

(Rose, 1991, 141) (Koch & Macdonald, 2000, 580-583).

القروض

_____ = مخاطر السيولة

الودائع

يرجع استخدام هذه النسبة بوصفها مقياساً لخطر السيولة في المصرف الى كون القروض اقل بنود الموجودات سيولة، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع مخاطرة السيولة (انخفاض سيولة المصرف) ومن ثم فعلى المصرف توخي الحيلة والحذر اتجاه السيولة اذ عليه زيادتها او الحد من التوسع في الإقراض، وعلى صعيد آخر ان زيادة نسبة القروض الى الودائع تؤثر حاجة المصرف الى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة.

الودائع

$$\text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{الودائع}}{\text{الموجودات}}$$

الموجودات

تشير هذه النسبة الى حجم الودائع التي نجح المصرف في الحصول عليها من المودعين الذين يمثلون مصادر تمويلية خارجية، وارتفاع هذه النسبة يشير الى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة نسبة الودائع التي يحتفظ بها لديه ولدى البنك المركزي، الأمر الذي يعني زيادة قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة.

2. خطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

ان المصارف والمؤسسات المالية تقوم بعملية تحويل الموجودات Assets Transformation والتي تتضمن شراء الأوراق الأولية وإصدار الأوراق الثانوية والتي يكون لها سمات سيولة مختلفة واستحقاقات متباينة تميزها عن غيرها من الأوراق المالية التي تتبعها، فإنها تخلق تبايناً في الاستحقاق للموجودات والمطلوبات ضمن وظيفة تحويل الموجودات وهنا تتعرض المؤسسات المالية لمخاطر بسبب تلك التباينات يطلق عليها مخاطرة سعر الفائدة (Saunders, 2000, 86).

وتعود مخاطرة سعر الفائدة إلى التذبذب في صافي دخل الفوائد الذي يمكن يعزى إلى التغيرات في مستوى أسعار الفائدة والتغيرات في مكونات موجودات ومطلوبات المصرف (Koch & Macdonald, 2000, 302)، إن التغير في سعر الفائدة له اثر كبير في قيم الموجودات والمطلوبات ويرتبط بعوائد هذه الموجودات والمطلوبات والقيم التي تنتج من خلال تحركات معدلات الفائدة، وتعني حساسية التدفقات النقدية للتغير في معدلات الفائدة فالموجودات أو المطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة يعاد تسعيرها (Naimy, 2002, 16-19)، وبذلك لا يمكن للمصرف أن يتطلع إلى الموجودات و المطلوبات كل على حدى، ولكن يجب عليه أن يلاحظ التوازن بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات، إذ أن سوء المواءمة بين المطلوبات والموجودات يشكل سبباً رئيسياً في حدوث مخاطرة سعر الفائدة، إذ يواجه المصرف إغراءات الحصول على استحقاق أطول

لموجوداته ومطلوباته والسبب، هو أن أسعار الفائدة تكون اقل كلما قل اجل الاستحقاق، وذلك يعطي للمصرف الحافز لتمويل قروضه المتوسطة والطويلة الأجل ويقترض لآجال قصيرة، وان عدم التوازن الحقيقي لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات يخلق مخاطرة حقيقية (Koch&Macdonald,2000,578)، وبذلك تتعرض المصارف لمخاطرة سعر الفائدة من خلال سوء المواءمة أو التوفيق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات Mismatching The Maturities وعندما يمتلك المصرف موجوداً بأجل أطول بالنسبة للمطلوبات فإنه من المحتمل ان يتعرض لخطر إعادة التمويل Refinancing Risk إذا ارتفعت أسعار الفائدة ويتمثل هذا الخطر بأن تكلفة إعادة الاقتراض يمكن أن تكون أكثر من العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار في الموجودات، ومن المحتمل أيضاً أن تتعرض لخطر إعادة الاستثمار Reinvestment Risk إذا ما انخفضت أسعار الفائدة ويحدث هذا عندما يمتلك المصرف موجودات بأجل اقصر مقارنة بالمطلوب وذلك من خلال العائد المتولد من الأموال المعاد استثمارها الذي من الممكن أن يكون أقل من كلفة الأموال (Saunders, 2000, 104-105).

ويمكن للمصارف من خفض آثار مخاطرة سعر الفائدة إلى الحد الأدنى، من خلال القيام بالإجراءات الآتية (عبدالله والطراد، 113، 2011) (فرحات، 2006، 48-49) :

أ- المقابلة أو التطابق (Matching) بين الموجودات والمطلوبات، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لمعدل الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً، فالاثنتان يتغيران سوية، بحسب أسعار الفائدة السائد في الأسواق، ولكن تبرز مشكلة المقابلة بين آجال استحقاق مصادر (مطلوبات)، واستخدامات (موجودات) المصرف، عند تباين آجال الاستحقاق لكل منهما، حيث يتم تمويل الموجودات ذات آجال الاستحقاق الطويلة (كقروض الإسكان مثلاً) من مطلوبات (ودائع) ذات آجال أقصر، أو العكس.

ب- تكييف محفظتي موجودات المصرف ومطلوباته Adjustment خلال التقلبات في أسعار الفائدة، وذلك من خلال موائمة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعومة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف، بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف. فعندما تكون مطلوبات المصرف و موجوداته متماثلة تماماً من ناحية تواريخ الاستحقاق، وكانت أسعار الفائدة المطبقة على تلك المطلوبات والموجودات ثابتة، لا يتعرض المصرف للتغير في أسعار الفائدة، لأن مخاطرة سعر الفائدة لا تعتمد على هيكل الاستحقاق للموجودات فقط، بل تعتمد كذلك على العلاقة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات.

ج- استخدام أدوات التحوط أو الوقاية من مخاطرة سعر الفائدة، المتمثلة بمشتقات أسعار الفائدة، أي باتخاذ موقف ما في المستقبلات المالية والخيارات والمبادلات، فإذا تغيرت أسعار الفائدة السوقية، فإن المكسب أو الخسارة لرأس المال في الأدوات التحوطية سيعوض المكسب أو الخسارة لرأس المال في الميزانية.

د- تقديم قروض بأسعار فائدة معومة، التي من شأنها تحويل مخاطرة معدل الفائدة من المقرض إلى المقترض، ومن ثم تتحول مخاطرة معدل الفائدة إلى مخاطرة ائتمان بالنسبة للمقرض.

الجانب التطبيقي للبحث

توصيف واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً. الوصف الإحصائي للبيانات

1. مؤشر القروض /الودائع

يشير ارتفاع هذا المقياس الى ارتفاع خطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة القروض والسلف الى الودائع، مما يعني انخفاض سيولة المصرف وبالتالي انخفاض قدرته على تلبية مسحوبات الودائع وذلك بسبب كون القروض اقل بنود الموجودات سيولة. وبالتالي فعلى المصرف توخي الحيلة والحذر تجاه السيولة، اذ عليه زيادتها او الحد من التوسع من الإقراض. والجدول (2) يوضح هذه النسبة في المصارف عينة البحث.

جدول رقم (2) مؤشر القروض/الودائع للمصارف عينة البحث للمدة من 1995 - 2012

Maximum	Minimum	St.Dev	Mean	المتغيرات المصارف عينة البحث
0.01	0.04	0.13	0.23	مصرف الشرق الأوسط
0.89	0.01	0.28	0.22	مصرف الاستثمار العراقي
		0.11	0.23	المتوسط العام

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات السنوية للمصارف عينة البحث.

يتضح من الجدول (2) ان المتوسط السنوي لنسبة القروض/الودائع في مصرف الشرق الأوسط بلغ 0.23 وهي نسبة مساوية للمتوسط العام والبالغ 0.23، وكانت هذه النسبة في ادنى مستوى لها عام 2008 اذ بلغت 0.04 اما اعلى مستوى كان عام 1997 اذ بلغت 0.53 كما في ملحق رقم (1). وبالنسبة للانحراف المعياري فكانت قيمته مرتفعة اذ بلغت 0.13 مقارنة مع المتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.11. مما يشير ذلك الى ارتفاع درجة خطر السيولة في هذا المصرف. اما في مصرف الاستثمار العراقي، يتضح ان المتوسط السنوي لنسبة القروض/الودائع بلغ 0.22 وهي نسبة أقل بقليل مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة البحث

والبالغ 0.23، وكانت هذه النسبة في ادنى مستوى لها عام (1995-1999) اذ بلغت 0.01 على التوالي اما اعلى مستوى كان عام 2012 اذ بلغت 0.89 كما في ملحق رقم (2). وبالنسبة للانحراف المعياري للمصرف أعلاه 0.28 وهي نسبة مرتفعة وأعلى من المتوسط العام للانحراف المصارف والبالغ 0.11. وهذا يعكس ارتفاع خطر السيولة في هذا المصرف.

2. مؤشر الودائع / الموجودات

تشير الأدبيات النظرية المالية والمصرفية الى ان ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض خطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة أموال الودائع لديه، والتي يكون المصرف قادراً على مواجهة التزاماته المالية المختلفة. والجدول (3) يوضح هذه النسبة في المصارف عينة البحث.

جدول رقم (3) مؤشر الودائع/الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة من 1995-2012

Maximum	Minimum	St.Dev	Mean	المتغيرات المصارف عينة البحث
0.90	0.60	0.09	0.75	مصرف الشرق الأوسط
0.86	0.34	0.13	0.70	مصرف الاستثمار العراقي
		0.03	0.73	المتوسط العام

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات السنوية للمصارف عينة البحث.

يتضح من الجدول (3) ان المتوسط السنوي لمؤشر الودائع/الموجودات في مصرف الشرق الأوسط بلغ 0.75 وهي نسبة مرتفعة وأعلى مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.73، وكانت هذه النسبة في ادنى مستوى لها عام 2002 اذ بلغت 0.55 اما اعلى مستوى كان عام 1996 اذ بلغت 0.83 كما في ملحق رقم (1). وبالنسبة للانحراف المعياري في مصرف الشرق الأوسط قد بلغ 0.09 وهي نسبة مرتفعة و اعلى مقارنة مع المتوسط العام للمصارف عينة البحث اذ بلغت 0.03. وهذا يعكس انخفاض خطر السيولة في هذا المصرف. وفي مصرف الاستثمار العراقي، يتضح ان المتوسط السنوي لمؤشر الودائع/الموجودات بلغ 0.70 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.73، وبلغت النسبة في ادنى مستوى لها عام 2012 اذ بلغت 0.51 اما اعلى مستوى كان عام 2001 اذ بلغت 0.91 كما في ملحق رقم (2). وبالنسبة للانحراف المعياري في مصرف الاستثمار العراقي قد بلغ 0.13 وهي نسبة مرتفعة و اعلى من المتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.03. مما يشير الى انخفاض خطر السيولة في هذا المصرف.

3. مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ينشأ خطر سعر الفائدة من احتمال تأثير التغير في أسعار الفائدة في كل من الموجودات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة في الأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، والمطلوبات الأكثر حساسية لتغير سعر الفائدة التي تشمل ودائع التوفير وحسابات الودائع لأجل والقروض التي يحصل عليها المصرف. ويتم تدنيه خطر سعر الفائدة إذا ما وصلت نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة قريباً من الواحد الصحيح.

جدول رقم (4) مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

للمصارف عينة البحث للمدة من 1995 - 2012

Maximum	Minimum	St.Dev	Mean	المتغيرات المصارف عينة البحث
0.76	0.31	0.15	0.55	مصرف الشرق الأوسط
1.02	0.14	0.25	0.66	مصرف الاستثمار العراقي
		0.07	0.62	المتوسط العام

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات السنوية للمصارف عينة البحث.

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط السنوي لمؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في مصرف الشرق الأوسط بلغ 0.55 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.62، مما يعني ارتفاع درجة خطر سعر الفائدة في هذا المصرف. وبلغت النسبة في الى ادنى مستوى لها عام 2009 اذ بلغت 0.31 اما اعلى مستوى كان عام 2002 اذ بلغت 0.76 كما في ملحق رقم (1). وبالنسبة للانحراف المعياري في مصرف الشرق الأوسط قد بلغ 0.15 وهي نسبة مرتفعة و اعلى مقارنة مع المتوسط العام للمصارف عينة البحث اذ بلغت 0.07. وهذا يشير الى ارتفاع درجة انحراف خطر سعر الفائدة في عمل المصرف. وفي مصرف الاستثمار العراقي، يتضح أن المتوسط السنوي للمؤشر بلغ 0.66 وهي نسبة مرتفعة وأعلى بقليل مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة البحث والبالغ 0.62، مما يعني استقرار درجة خطر سعر الفائدة في هذا المصرف. وبلغت هذه النسبة في ادنى مستوى لها عام 2009 اذ بلغت 0.23 اما اعلى مستوى كان عام 1998 اذ بلغت 1.02 كما في ملحق رقم (2). اما بالنسبة للانحراف المعياري في مصرف الاستثمار العراقي قد بلغ 0.25 وهي نسبة مرتفعة و اعلى من المتوسط العام للمصارف عينة البحث اذ بلغت 0.07. مما يشير الى ارتفاع درجة انحراف وتشتت خطر سعر الفائدة في هذا المصرف.

4. مؤشر كفاية رأس المال المصرفي

هناك عدة مؤشرات تستخدم في قياس كفاية رأس المال المصرفي ولأغراض البحث تم اختيار معيار كفاية رأس المال المستخدم من قبل المصارف العراقية بموجب تعليمات المصرف المركزي العراقي وإرشاداته ولاسيما تعليمات المصرف المركزي المرقمة 4 لسنة 2010 حيث تعكس هذه النسبة مدى قدرة رأس المال المصرف وكفاءته في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف، 34، 2004) ويوضح الجدول (5) هذا المؤشر في المصارف عينة البحث.

جدول رقم (5) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة من 1995 - 2012

Maximum	Minimum	St.Dev	Mean	المتغيرات المصارف عينة البحث
0.49	0.20	0.08	0.34	مصرف الشرق الأوسط
0.67	0.17	0.15	0.38	مصرف الاستثمار العراقي
		0.07	0.36	المتوسط العام

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات السنوية للمصارف عينة البحث.

من خلال النتائج الظاهرة نلاحظ تفاوت نسبة كفاية رأس المال بين المصارف عينة البحث وتعد هذه النسبة مؤشراً للجهات الرقابية على ملأه المصرف وقدرته على مواجهة الأزمات المتوقعة، وتجدر الإشارة الى ان الحد الأدنى المقرر بموجب تعليمات المصرف المركزي العراقي هو (15%) وبموجب قانون المصارف المرقم (94) لسنة 2004 (12%) ومما تقدم نلاحظ: يتضح من الجدول (5) ان المتوسط السنوي لمعيار كفاية رأس المال في مصرف الشرق الأوسط قد بلغ 0.34 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف والبالغ 0.36 مما يعني انخفاض نسبة كفاية رأس المال في هذا المصرف، وكان ادنى مستوى في عام 1998 اذ بلغ 0.20 اما اعلى مستوى له فقد تحقق في عام 2012 اذ بلغ 0.49 كما في ملحق رقم (1). وبالنسبة للانحراف المعياري فلقد بلغ 0.08 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام للانحراف المعياري والبالغ 0.07 مما يعني ذلك ارتفاع درجة تشتت كفاية رأس المال في هذا المصرف. اما في مصرف الاستثمار العراقي، يتضح ان المتوسط السنوي لمعيار كفاية رأس المال بلغ 0.38 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف والبالغ 0.36 وهذا يعني ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال في هذا المصرف مقارنة بمصرف الشرق الأوسط. اما ادنى مستوى فكان في عام 2001 اذ بلغ 0.17 و اعلى مستوى لها كان عام 2010 اذ بلغت 0.67 كما في ملحق رقم (2).

وبالنسبة للانحراف المعياري فقد حقق هذا المصرف نسبة مرتفعة من المتوسط العام للانحراف المعياري حيث بلغ 0.15. وهذا يعكس ارتفاع درجة تشتت مؤشر كفاية رأس وعدم استقرارها.

ثانياً. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على أنموذج الانحدار المتعدد الخطي وأنموذج الانحدار الخطي البسيط. وقد تم استخدام البيانات الواردة في الوصف الإحصائي لغرض تطبيق أنموذج الانحدار ومتغيراته.

تم الاعتماد على علاقات الأثر بين متغيرات البحث ومستوى الدلالة (المعنوية) (0.05) لغرض الاختبارات الإحصائية المطلوبة (اختبار معامل التحديد، اختبار T، اختبار F) لكونه المستوى المتداول في أغلب الدراسات الإنسانية، وسيتم في هذا البحث اختبار الفرضيات المتعلقة بمؤشرات خطر السيولة وخطر سعر الفائدة على معدل كفاية رأس المال، وذلك بالاعتماد على المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير المعتمد. وبما أن العينة تتكون من مصرفين أهليين تمتد من 1995 ولغاية 2012، فبذلك نحصل على 18 مشاهدة لكل مصرف من هذه المصارف ولكل أنموذج من النماذج المستخدمين وذلك لأن الاختبارات طبقت على شكل مقطعي وفق متطلبات البحث. عليه تكون قيمة T الجدولية (1.74)، وقيمة F الجدولية (3.39)، وقد تم تطبيق النماذج بالاستعانة بالبرامج الإحصائية الجاهزة وهي البرنامج الإحصائي (Minitab.16) وبرنامج (SPSS)، كما تم الاعتماد على البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية والميزانيات للمصارف التي تضمها العينة. وفيما يأتي نتائج هذه النماذج ومناقشتها :

1 - نتائج تحليل الانحدار للأنموذج الأول:

تظهر الجداول من (6) إلى (7) نتائج تحليل الانحدار للمتغير المعتمد Y والمعبر عن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث مقابل المتغيرات المستقلة X1 و X2 والمعبرة عن مؤشرات خطر السيولة، وللمدة من 1995 - 2012 ، وكما يأتي:

جدول رقم (6) تأثير المتغيرات المستقلة (خطر السيولة) في المتغير المعتمد (مؤشر كفاية رأس

المال) في مصرف الشرق الأوسط للمدة من 1995 - 2012

المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد	Constant	القروض/ الودائع X ₁	الودائع/ الموجودات X ₂	معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة
كفاية رأس المال y ₁	0.13	-0.33	0.37	75.5%	17.31 ***
t	1.76***	-3.79***	2.79***		

*** $p \leq 0.01$ ** $p \leq 0.05$ * $p \leq 0.10$

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (6) الذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال)، ظهر التأثير معنوياً عكسياً بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد، إذ كانت قيمة t المحسوبة (3.79) والتي هي اكبر من t الجدولية (1.74)² وهذا ما يدعم فرضية البحث الفرعية الأولى المتعلقة بمؤشرات خطر السيولة. ويمكن تفسير هذه النتيجة التي تحققت في مصرف الشرق الأوسط ودعمت افتراضنا الى سببين مهمين: الأول، ان القروض هي أكثر الموجودات خطورة وقل التوظيفات سيولة وبالتالي انخفاض هذا المؤشر يعني انخفاض خطر السيولة والعوائد المتحققة منها و في المقابل ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال وهكذا جاءت النسبة عكسية مع المتغير المعتمد. والسبب الثاني يعود الى نسبة توظيفات الودائع في منح القروض إذ كانت منخفضة ولاسيما الانخفاض الحاد الذي حصل لهذه النسبة في الأعوام 2005-2008 إذ لم تتجاوز النسبة 0.09 كما في ملحق رقم (1). كما أظهرت نتائج التحليل معنوية المتغير المستقل الثاني (الودائع/الموجودات) مما يدل على أنها ذات تأثير معنوي ايجابي، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (2.79) وهي اكبر من t الجدولية، وجاءت العلاقة على نحو مؤيد لفرضيتنا الفرعية الأولى المتعلقة بمؤشرات خطر السيولة، ويمكن تبرير هذه الفرضية الى أن تشكيلة الموجودات التي يستثمر المصرف أمواله فيها تتوقف على وجود المقدار الكافي من رأس المال، بمعنى ان تحقيق اي خسائر من قبل المصرف تغطي من رأس المال، فهو الخط الوقائي الأول الذي يحمي المودعون. وهذا لن يتأتى الا بوجود السيولة الكافية التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة. ويفسر ذلك بان زيادة الحدود الدنيا لمعدل كفاية رأس المال يعد عاملاً مهماً في جذب المزيد من الودائع، وينعكس ذلك في تقييد قدرة المصرف على توظيف المزيد من أمواله في الموجودات الخطرة ما يقود الى زيادة أرصدة النقد في صناديق المصرف ولدى المصارف الأخرى. وفي نفس الوقت يؤثر سلباً على عائد توظيفات الأموال، بمعنى انه كلما ارتفعت هذه النسبة سوف تبقى مصادر الأموال معطلة دون استثمار ومن ثم لن يتحقق منها اية عوائد وتمثل عباً على المصرف يحمل عليها مصاريف الفوائد المدينة المدفوعة للمودعين.

أما ما يتعلق بقيمة F التي تشير إلى معنوية الأ نموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحسوبة (17.31) والتي هي اكبر من القيمة الجدولية (3.39)، وتفسير ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة كان لها تأثير معنوي في كفاية رأس المال بالاتجاه الايجابي، ومن نتائج الظاهرة أيضاً في الجدول (6) تبين لنا ان قيمة معامل التحديد R^2 (75.5%) الامر الذي يعني ان (75.5%) من

² (1.7) T الجدولية المأخوذة من الجداول المخصصة لاحتساب T .

التغيرات التي تصيب معدل كفاية رأس المال تفسر من خلال مقاييس خطر السيولة وما تبقى يعود الى عوامل أخرى غير محسوبة في النموذج والبالغ قيمتها (24.5%).

جدول رقم (7) تأثير المتغيرات المستقلة (خطر السيولة) في المتغير المعتمد (مؤشر كفاية رأس

المال) في مصرف الاستثمار العراقي للمدة من 1995 - 2012

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	الودائع/الموجودات x ₂	القروض/الودائع x ₁	Constant	المتغيرات المستقلة	
					المتغير المعتمد	كفاية رأس المال y ₁
37.62 ***	86.2%	0.74	0.31	0.87	β	
		3.34 ***	2.42 **	4.86 ***	t	

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية. $*** p \leq 0.01$ $** p \leq 0.05$ $* p \leq 0.10$

أشار الجدول (7) الى ان تأثير المتغيرات المستقلة كان معنوياً في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) اذ بلغت F المحسوبة (37.62) وهي مرتفعة مقارنة بقيمتها الجدولية البالغة (3.39)³. إذ ظهر هذا المتغير بعلاقة معنوية موجبة مع المتغير المعتمد (كفاية رأس المال)، وهذا يتضح أيضاً من خلال النظر إلى قيمة t المحسوبة (2.42) والتي هي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.74)، وجاءت أشاره العلاقة على نحو مخالف للفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمؤشرات خطر السيولة، ويمكن تبرير هذه النتيجة بان زيادة نسبة (القروض/الودائع) يؤثر سلباً على مؤشر كفاية رأس المال على اعتبار ان ارتفاع أرصدة القروض يخلق صعوبات في تصفية هذه القروض في الأجل القصير. وان انخفاض الحدود الدنيا لمعدل كفاية رأس المال الى ادنى من الحدود المقررة بنسبة 15% من شأنه تشجع ادارة المصرف على التوسع في منح القروض والاستثمارات (الموجودات المرجحة بالمخاطر) وانعكاساتها في زيادة أرصدة القروض التي تشكل احد عوامل زيادة خطر السيولة بسبب صعوبة تصفيتها في الأجل القصير اذ ما استجبت الحاجة الى السيولة النقدية لتلبية طلبات المودعين والمقترضين. أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني والذي يمثل (الودائع/الموجودات)، فقد كان له تأثير معنوي ايجابي قوي مع المتغير المعتمد عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يتضح من خلال قيمة t المحسوبة الخاصة بهذا المتغير (3.34) والتي كانت اكبر من t الجدولية والبالغة (1.74)، مما يدل على معنوية التأثير، وهو ما يدعم فرضية البحث الفرعية الأولى المتعلقة بمؤشرات خطر السيولة. ويمكن تفسير ذلك الى ان ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعني

³ (3.39) F الجدولية المأخوذة من الجداول المخصصة لاحتساب F.

انخفاض خطر السيولة، وهذا ما يعكس سياسة المصرف المتحفظة في أدارتها للنقدية وتفضيلها للسيولة لاعتبارات الأمان، فضلا عن كون هذا المصرف شركة مساهمة خاصة تهتم أدارتها كثيرا بثقة المتعاملين معها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اليومية. أما بالنسبة إلى تأثير المتغيرات مجتمعة على المتغير المعتمد فيمكن القول إن التأثير كان معنويا وإيجابيا وبدرجة كبيرة مما يشير إلى معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة F المحسوبة (37.62) أكبر من الجدولية والبالغة (3.39). كما أن قيمة معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (86.2%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر كفاية رأس المال وما تبقى منها والبالغ (13.8%) يمكن إرجاعه إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

نخلص مما تقدم، إلى أن مؤشرات خطر السيولة تعد من محددات كفاية رأس المال في مصرف الاستثمار العراقي، وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج كانت قوية. إذ ظهرت نسبة (الودائع/الموجودات) بعلاقة معنوية موجبة مع المتغير المعتمد وعلى نحو مؤيد للفرضية الفرعية الأولى.

2 - نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني:

يظهر الجدولان من (8) إلى (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المعتمد Y والمعبر عن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث مقابل المتغير المستقل $X1$ والمعبر عن مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، وللمدة من 1995-2012، وكما يأتي :

جدول رقم (8) تأثير المتغير المستقل (خطر سعر الفائدة) في المتغير المعتمد (مؤشر كفاية رأس المال) في مصرف الشرق الأوسط للمدة من 1995 - 2012

المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد	Constant	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
β	0.71	-0.51	57.1%	15.96 ***
t	7.79 ***	-3.99 ***		

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية. $***p \leq 0.01$ $**p \leq 0.05$ $*p \leq 0.10$

يلاحظ من الجدول (8)، أن تأثير المتغير المستقل الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة كان معنويا في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) إذ بلغت F المحسوبة (15.96) وهي مرتفعة مقارنة بقيمتها الجدولية البالغة (3.39). إذ أن المتغير المستقل ($X1$) الذي يتمثل بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة له

تأثير معنوي سلبي في المتغير المعتمد وبدرجة كبيرة عند مستوى معنوية (0.01)، و يظهر ذلك واضحاً من خلال قيمة t المحسوبة كانت (3.99) وهي أكبر من t الجدولية والبالغة (1.74) عند مستوى معنوية (0.01)، وجاءت أشاره العلاقة على نحو مؤيد للفرضية الفرعية المتعلقة بمؤشر خطر سعر الفائدة، لذلك تشير قيمة β_1 الى ان التغير في مؤشر (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) بمقدار دينار واحد يؤدي الى انخفاض مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.51)، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع المصرفي لان التقلبات في أسعار الفائدة لها تأثير سلبي على رأس مال المصرف وعوائده. ويمكن تفسير النتيجة الى ان التقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة تؤثر بشكل كبير على تشكيلة الموجودات وبالأخص (القروض والاستثمارات الطويلة الأجل) باعتبارها أكثر الموجودات خطورة والتي تختلف تواريخ استحقاقها عن مصادر التمويل من خلال الودائع بكافة أنواعها. ويلاحظ ارتفاع مبالغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال فترة البحث في مصرف الشرق الأوسط وذلك بسبب ارتفاع الحاصل في الديون المتعثرة مما يؤثر سلباً على رأس المال المصرف وعوائده. وفيما يخص معامل التحديد R^2 فقد كانت قيمتها (57.1%) أي انه (57.1%) من التغير الحاصل في كفاية رأس المال هو بسبب اثر المتغير المستقل على الرغم من أن معامل التحديد غير مرتفع بما فيه الكفاية إلا أن ذلك يعود إلى انخفاض عدد المتغيرات المستقلة، فقيمة معامل التحديد تعد مرتفعة نسبة إلى عدد المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (9) تأثير المتغير المستقل (خطر سعر الفائدة) في المتغير المعتمد (مؤشر كفاية رأس المال) في مصرف الاستثمار العراقي للمدة من 1995 - 2012

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R2	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة x1	Constant	المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد	
				β	كفاية رأس المال Y
9.66 ***	44.6%	-0.31	0.51	β	
		3.11 ***	7.73 ***	t	

*** $p \leq 0.01$ ** $p \leq 0.05$ * $p \leq 0.10$

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

الالكترونية.

يشير الجدول (9) إلى أن تأثير المتغير المستقل الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (x_1) كان معنوياً في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) إذ بلغت F المحسوبة (9.66) وهي مرتفعة مقارنة بقيمتها الجدولية البالغة (3.39)، كما اظهر التحليل لـ (X_1) أن التأثير معنوي سلبي قوي عند مستوى معنوية (0.01)، ويمكن ملاحظة ذلك

من خلال النظر إلى قيمة t المحسوبة (3.11) التي كانت اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.74)، وجاءت أشاره العلاقة على نحو مؤيد للفرضية الفرعية المتعلقة بمؤشر خطر سعر الفائدة، ومن ذلك يستدل على ان التغير في قيمة β_1 بمقدار دينار واحد يؤدي الى انخفاض مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.31)، كما كانت قيمة معامل التحديد R^2 (44.6%) أي انه (44.6%) من التغير الحاصل في كفاية رأس المال هو بسبب اثر المتغير المستقل على الرغم من أن معامل التحديد غير مرتفع بما فيه الكفاية إلا أن ذلك يعود إلى انخفاض عدد المتغيرات المستقلة.

نخلص مما سبق، الى أن مؤشر خطر سعر الفائدة يعد من محددات كفاية رأس المال في مصرف الاستثمار العراقي، وهذا يدل الى ان القوة التفسيرية للنموذج كانت قوية. اذ ظهرت نسبة (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) بعلاقة معنوية سلبية مع المتغير المعتمد وعلى نحو مؤيد للفرضية الفرعية الثانية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

توصل البحث من خلال المراجعة النظرية لما سبق والتطبيق الفعلي للبيانات، الى مجموعة من الاستنتاجات على المستويين النظري والتطبيقي نلخص أهمها:

- 1- تبرز ادارة الخطر المصرفي من خلال التعرف على الأحداث المرتقبة والأخطار المحتملة وقياس هذه الأخطار وتقدير الخسائر التي يمكن ان تنتج عنها لأجل إبقائها عند مستوى معين يمكن للمصرف ان يتحملها.
- 2- ان بقاء المصرف مرهون بدرجة الأساس بقدرتها على التعامل مع الأخطار وفن إدارتها للحصول على العوائد المجزية لملاكها وان تساير ركب المصارف المتقدمة في ادارة الأخطار للقدرة على المنافسة والبقاء وتحقيق المبادلة Trade-Off بين الخطر والعائد.
- 3- تعد قضية تحديد رأس المال الذي يجب ان يمتلكه المصرف من القضايا المثيرة للجدل الطويل والمتواصل، حيث ان زيادة رأس المال ليست الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال، فكم من مصرف كان يتمتع برأس مال قوي ولكن سوء عمليات الاشراف والرقابة الداخلية والضبط الداخلي أدى الى إخفاقها.
- 4- بينت نتائج مؤشرات خطر السيولة في المصارف عينة البحث، وجود تفاوت بين هذه المصارف تجاه تلك المؤشرات. اذ يمكن ان نجد انخفاضاً في خطر السيولة في المصرف

- الاستثمار العراقي بشكل كبير، وهذا ما يعكس سياسة المصرف المتحفظة في ادارته للنقدية وتفضيلها للسيولة لاعتبارات الأمان. وفيما يخص مصرف الشرق الأوسط فيمكن ان نجد ارتفاعاً في خطر السيولة قياساً بالمصرف الاستثمار العراقي، ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة توظيف الودائع في هذه المصارف في منح القروض للزبائن، وهذا ما يعكس سياسة المصارف المجازفة في ادارتها للنقدية وتفضيلها للربحية على اعتبارات السيولة والأمان.
- 5- أشارت نتائج تحليل خطر سعر الفائدة في المصارف عينة البحث، وجود تفاوت بين هذه المصارف تجاه هذه المؤشرات. اذ يمكن ملاحظة ارتفاع في خطر سعر الفائدة في مصرف الشرق الأوسط بشكل كبير، بسبب احتفاظ المصرف بجانب كبير من موجوداته في شكل (قروض قصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل) التي تختلف تواريخ استحقاقها عن مصادر التمويل. اما في مصرف الاستثمار العراقي يمكن ان نجد انخفاضاً في حجم الموجودات الخطرة، ويعزى ذلك بسبب توجيه جزء كبير من موارده المالية نحو استثمارات قصيرة الأجل وبالأخص (الاستثمار الليلي والودائع لدى البنك المركزي) كون الاستثمارات مضمونة وغير محفوفة بالأخطار وذات عائد مناسب.
- 6- بينت نتائج التحليل ان المصارف عينة البحث تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال عالية تغطي تعليمات البنك المركزي العراقي والذي حدده بنسبة (15%) وبموجب قانون المصارف المرقم(94) لسنة 2004 (12%) كحد ادنى مسموح به، وعلى الرغم من ارتفاع هذا المؤشر في المصارف عينة البحث يعد مؤشراً ايجابياً الا انه من ناحية أخرى يعد بمثابة أموال معطلة ممكن استخدامها بتنفيذ خطط استثمارية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي خصوصاً مع وجود سياسة التحرر المالي والإصلاح الاقتصادي.

ثانياً. التوصيات

- 1- تأسيس مؤسسة وطنية لضمان الودائع وخاصة المصارف التجارية الخاصة في العراق، من اجل حماية حقوق المودعين ولكي بتداد ثقة الجمهور بالمصارف الأهلية.
- 2- تشجيع المصارف لتلعب دوراً كبيراً في الأسواق المالية بدلا من الاستمرار في الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي، وحث إدارات المصارف العراقية على ايجاد الية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها وفق التعليمات والمقررات الصادرة عن لجنة بازل.
- 3- تبني الأدوات والنماذج المالية من قبل المصارف العراقية والمستخدمه من قبل العديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية في التحوط من للاخطار المالية والمصرفية لخفضها وتحقيق العوائد المرتقبة .

4- استحداث قسم خاص بإدارة الأخطار في كل مصرف يكون من واجباته ادارة جميع الأخطار المالية والمصرفية، وتكوين اطر مهارية تجيد التعامل مع الأخطار وذلك من خلال اقامة الدورات التدريبية المستمرة وتحت اشراف البنك المركزي ومواكبة التغيرات في المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية، من خلال الاحتكاك مع المصارف العالمية عن طريق مشاهدة العمليات المالية والمصرفية في تلك المصارف لفرق البنك المركزي وإقامة الدورات لهم في تلك المصارف.

5- ضرورة قيام المصارف عينة البحث باتخاذ حلول دفاعية مناسبة لمقدار الأخطار حسب تأثيرها المحتمل على المصارف، اذ ان تقييم الخطر يفيد في تحديد قدرة المصرف، اذ ان تقييم الخطر يفيد في تحديد قدرة المصرف على تحمل الأخطار وهذا يتطلب تحديد مقدار الأخطار التي تستطيع المصارف تحملها في سبيل الحصول على العائد المطلوب.

المؤشرات المالية لمصرف الشرق الاوسط /ملحق رقم 1

السنوات	القروض/الودائع	الودائع/الموجودات	الموجودات الحساسة/المطلوبات الحساسة	مؤشر كفاية راس المال
1995	0.30	0.81	0.52	0.33
1996	0.19	0.83	0.43	0.40
1997	0.53	0.74	0.74	0.21
1998	0.33	0.85	0.71	0.20
1999	0.29	0.85	0.57	0.22
2000	0.31	0.65	0.58	0.24
2001	0.25	0.60	0.68	0.23
2002	0.23	0.55	0.76	0.29
2003	0.17	0.77	0.71	0.39
2004	0.25	0.76	0.65	0.41
2005	0.09	0.87	0.67	0.39
2006	0.08	0.80	0.50	0.43
2007	0.05	0.82	0.51	0.41
2008	0.04	0.76	0.47	0.36
2009	0.14	0.81	0.31	0.35
2010	0.31	0.80	0.33	0.31
2011	0.37	0.76	0.38	0.44
2012	0.32	0.75	0.39	0.49
Mean	0.23	0.75	0.55	0.34
STD	0.13	0.09	0.15	0.08
Min	0.04	0.60	0.31	0.20
mix	0.01	0.90	0.76	0.49

المؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي ملحق رقم 2

السنوات	القروض/الودائع	الودائع/الموجودات	الموجودات الحساسة/المطلوبات الحساسة	مؤشر كفاية راس المال
1995	0.01	0.75	0.52	0.33
1996	0.01	0.78	0.63	0.35
1997	0.01	0.84	0.59	0.22
1998	0.01	0.71	1.02	0.20
1999	0.01	0.83	0.75	0.34
2000	0.02	0.83	0.78	0.24
2001	0.03	0.91	0.73	0.17
2002	0.01	0.86	0.78	0.21
2003	0.01	0.86	0.55	0.31
2004	0.47	0.48	0.71	0.26
2005	0.57	0.62	0.99	0.43
2006	0.35	0.71	0.93	0.42
2007	0.29	0.58	0.34	0.56
2008	0.10	0.63	0.14	0.46
2009	0.17	0.62	0.23	0.47
2010	0.54	0.56	0.62	0.67
2011	0.62	0.57	0.69	0.60
2012	0.89	0.51	0.95	0.55
Mean	0.22	0.70	0.66	0.38
STD	0.28	0.13	0.25	0.15
Min	0.01	0.34	0.14	0.17
mix	0.89	0.86	1.02	0.67

المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية

- 1- الوقائع العراقية، قانون المصارف العراقية، 2004، العراق.
- 2- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، 2012، العراق.
- 3- مصرف الاستثمار العراقي، التقارير السنوية، للمدة (1995-2012)، العراق.
- 4- مصرف الشرق الأوسط، التقارير السنوية، للمدة (1995-2012)، العراق.
- 5- الحسيني، فلاح حسن عداي و مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري، 2008، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 6- الصباغ، سنان رمزي يعقوب، 2012، دور التحليل المالي في ادارة وتحديد المخاطر المصرفية بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة والشركات المطالبة بتسهيلات مصرفية،

- بحث المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين والقانونيين، المعهد العربي للمحاسبين والقانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والقانونيين، بغداد، العراق.
- 7- عبدالله، خالد أمين و إسماعيل إبراهيم الطراد، 2011، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 8- عقل، مفلح محمد، 2000، وجهات نظر مصرفية، ج2، ط1، البنك العربي، عمان- الأردن.
- 9- فرحات، سهير محمد احمد، 2006، قياس خطر سعر الفائدة و إدارته لتحديد الهيكل المناسب لميزانية المصرف- تطبيق في عينة من المصارف العربية من 2000-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 10- محمود، نجات شاكرا، 2008، تحليل العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل/2 دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، بحث الدبلوم العالي المعادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق.

ثانيا. المراجع باللغة الانكليزية

- 1- Gitman, Lawrence J., 2009, **"Principles of Managerial Finance"**, Twelfth Edition, Prentice Hill, New York.
- 2- Hempel, George H., & Simonson, Donald G., & Coleman Alan B., 1998, **Bank Management: Text and cases**, 4th Ed, John Wiley & sons, Inc.
- 3- Hempel, George H., & Simonson, Donald G., 1999, **Bank Management: Text and cases**, 5th Ed, John Wiley & sons, Inc.
- 4- Koch, Timothy W. & Macdonald Scott S., 2000, **Bank Management**, 4th Ed, The Dryden Press, Harcourt College Publisher, Inc., New York.
- 5- Koch, Timothy W., & Macdonald Scott S., 2010, **Bank Management**, 7th Ed, Joe Sabatino, Jack W. Calhoun, Inc., New York.
- 6- Naimy, Viviana, 2002, Commercial Bank Management and Performance, Banks Operation Legislation Between Theory and Application Conference, Yarmouk University, 22-24 December.
- 7- Rose, Peter S., 1999, **Commercial Bank management**, 4th Ed, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
- 8- Rose, Peter S., & Hudgins, Sylvia C., 2013, **"Bank Management & Financial services"**, Ninth Edition, McGraw-Hill, Irwin, U.S.A.
- 9- Rose, Peter S., 1991, **Commercial Bank Management , Producing and Selling Financial Services**, Boston, Homewood , Irwin, Inc.
- 10- Saunders, Anthony, 2000, **"Financial Institutions Management"**, 3th Ed, McGraw-Hill, Irwin, U. S. A.
- 11- pickett, k.H., Spencer, 2005, **"The Essential Hand book of Internal Auditing"**, John West & Sons Ltd, The Atrium, Southern Ghichester, West Sussex PO198SQ, England.